قاعدة مهمة فيما ظاهره التأويل من صفات الرب جل وعلا

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

الناشر
دار الضياء
طنطات: ٣٣٠٧١٤٧

قاعدة مهمة فيما ظاهره التأويل
من صفات الرب جل وعلا

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع	١٦٦٩٣ / ٢٠٠٠

قاعدة مهمة فيما ظاهره التأويل من صفات الرب جل وعلا

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

الناشر
دار الضياء
طنطات : ٣٣٠٧١٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ

اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠و٧١].

« أما بعد » :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار.

وبعد :

فإن من المحدثات والبدع التي حذَّر منها الكتاب والسنة وسلف الأمة صرف النصوص الشرعية - لا سيما الواردة في صفات الرب تعالى - عن ظواهرها بغير قرينة تدل على ذلك وتؤيده .

فرام قوم التأويل ، واتبعوه في غالب نصوص الصفات ، دفعًا للتشبيه على حد زعمهم ، وتمسكوا في ذلك بما ظاهره إثبات التأويل على صفات الرب تعالى من بعض النصوص الشرعية ، أو من بعض النقول

الأثرية عن علماء الملة ، وادعوا أن ذلك هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وأنه مذهب السلف الصالح.

وروَّج لذلك بعض أهل العقائد الفاسدة ، والنحل الخبيثة ، التي تتصل بنسب وثيق وصهر عميق بالجهمية والمعتزلة ، ولبَّسوا على الناس ذلك ببعض النقول عن الصحابة الكرام ، والأئمة الثقات.

فأردت أن أبيِّن مذهب أهل السنة والجماعة - رحمهم الله أجمعين - في نصوص الصفات خصوصًا والمتشابه عمومًا.

ثم أعرِّج على ذكر بعض النصوص التي ظاهرها إثبات التأويل ، وأبيِّن أوجه الجواب عنها.

ثم أذكر بعض ما روي عن السلف الكرام والأئمة الثقات فيما ظاهره التأويل ، وأبيِّن علل أسانيدها ، ووجه الجواب عنها إن صحَّت.

وبعد . . .

فهذا الكتاب اللطيف على صغر حجمه قد اجتهدت فيه على جمع شتات هذه المسألة ، وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في الصفات ، أرجو بذلك الله تعالى والدار الآخرة ، فأسأله سبحانه أن يتقبله مني بقبول حسن ، وأن يجعل نفعه عائدًا عليَّ وعلى إخواني من طلاب العلم في الدنيا والآخرة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

  

مذهب السلف في نصوص المتشابه والصفات

اعلم - فقهنا الله وإياك - :

● **أن مذهب السلف الصالح في نصوص المتشابه والصفات إجراء ما ورد منها في الكتاب والسنة على ظواهرها دون تعطيل أو تأويل ، ودون تشبيه أو تمثيل ، ودون خوض في التكييف ، أو التزام للتفويض المذموم.**

فأما :

التعطيل ؛ فمعناه : نفي الصفة عن الرب تعالى كما هو مذهب الجهمية الخبيثة ، فلا يثبتون لله كا أثبته لنفسه من الصفات وما أثبته له نبيه ﷺ ، بل يعطلون ما ورد منها في الكتاب والسنة بنفيها عن الرب تعالى.

وأما **التأويل** : فهو ترك المعنى الظاهر المراد إلى

معنىً آخر بعيد غير مراد .

ويسمونه **تحريفًا** : وهو العدول به عن حقيقته .

وهو مذهب المعتزلة وغالب الأشاعرة ، لا يثبتون إلا الصفات السبعة ، ويتأولون ما بعد ذلك من الصفات .

فيقولون : إن معنى «**اليد**» النعمة والقوة ، ويقولون : إن معنى «**الضحك**» الرضا .

وأما **التشبيه والتمثيل** : فهو تشبيه صفات الخالق بصفات المخلوق ، فيقولون : «يد كيد» ، أو يد «مثل يد» ، و«ساق كساق» ، أو «ساق مثل ساق» .

وهذا مذهب المقاتلية (١) الذين غالوا في الإثبات حتى خرجوا إلى ضروب التشبيه .

وأما **التكييف** : فهو تعيين كيفية صفة الرب

---

(١) نسبة إلى مقاتل بن سليمان البلخي ، وكان منسوبًا إلى الكذب والتشبيه ، وقد أخرج عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١٤) بسند حسن إلى أبي يوسف القاضي ، قال : **بخراسان صنفان ما على ظهر الأرض أشر منهما : الجهمية والمقاتلية .**

تعـالى، وهذا محـال على عقـول البشـر ، بل هو مما استأثر بعلمه الله تعالى.

وأما **التفويض** : فهو على وجهين :

الأول : مـا عليـه أهل السنة والجـماعـة ، وهو تفويض الكيف إلى الله تعالى.

الثاني : ما عليـه كثـير من الأشـاعرة ، وبعض الحنابلة ، وهو تفويض المعنى إلى الله.

فالأول هو الواجب ، وهو ممـدوح ، والثاني من المحدثات والبدع ، وهو مذموم.[١]

● ثم هم يؤمنون بأن الله تعـالى ليس كمـثله شيء في الأرض ولا في السمـاء ، وأنه وإن اشتركت صـفاته في أسمائها مع أسماء صفات الخلق . فإنها تخالفها في الكيف ، وإنما منحـهم هذه الأسمـاء سبـحانه للتـعريف والتبيين ، واتفاق الأسماء لا يقتضي تشابه الصفات.

---

(١) وسوف يأتي الكلام عليه في آخر الكتاب.

وقد قال ابن منده - رحمه الله - :

« التمثيل والتشبيه لا يكون إلا بالتحقيق ، ولا يكون باتفاق الأسماء ، وإنما وافق اسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفسًا منفوسة وكذلك سائر الأسماء التي سمَّى بها خلقه إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده للمعرفة ».(١)

● **ومذهبهم في الصفات : إثبات ما أثبته الله سبحانه وتعالى لنفسه في الكتاب ، وما أثبته له نبيه ﷺ في السنة، ويسميها بعض أهل العلم :«صفات ثبوتية» ، وينفون عنه مانفاه الله سبحانه وتعالى عن نفسه من صفات النقص وما لا يليق به سبحانه ، وما نفاه عنه رسوله ﷺ فيما وردت به السنة الصحيحة ، ويسميها بعض أهل العلم : «صفات سلبية».**

---

(١) «التوحيد» لأبي عبد الله بن منده (٣/ ٥).

فالصفات الثبوتية : هي الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه ، وأثبتها له رسوله ﷺ .

وأما **الصفات السلبية** : فهي ما نفاه الله تعالى عن نفسه ، وما نفاه رسوله ﷺ عنه مما لا يليق وصفه بها .

والبعض يتوقف في تسميتها بهذا الاسم ، ويسمونها منفية ، ولا وجه للتوقف ، فإن السلب في اللغة بمعنى النفي .

قال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - :(١)

« الصفات قسمان :

صفات مثبتة ؛ وتُسمى عندهم : الصفات الثبوتية .

وصفات منفية ؛ ويسمونها الصفات السلبية ، من

(١) « شرح العقيدة الواسطية » (١/ ١٢٥-١٢٦) ، وانظر «القواعد المثلى» (ص: ٢١).

السلب ، وهو النفي ، **ولا حرج من أن نسميها سلبية** - وإن كان بعض الناس توقف[١] ، وقال : لا نسميها سلبية ، بل نقول : منفية - فنقول : مادام السلب في اللغة بمعنى النفي ، فالاختلاف في اللفظ ، فلا يضر ، فصفات الله عز وجل قسمان : ثبوتية وسلبية ، أو إن شئت ، فقل : مثبتة ومنفية ، والمعنى واحد » .

● **ودليلهم في الإثبات والنفي ما ورد في نصوص**

(١) والظاهر أن حجة من توقف في ذلك اعتباره السلب بمعنى نزع الشيء على القهر من الغير كما عرَّفه الراغب الأصفهاني في «غريب القرآن» (ص:٢٤٣) ، إلا أن هذا لا يمنع أن أحد معاني السلب النفي ، ومن هنا فلا بأس من تسميتها بهذا الاسم . وقد وردت بعض الصفات مضافة إلى الرب تعالى تقتضي النقص على بعض المعاني ، والكمال على معنى آخر ، وقد وصف بها الله تعالى نفسه على معنى الكمال ، فإن جاز في ذلك ، فهو فيما دونه أولى بالجواز ، والله أعلم .

الكتاب الكريم ، وأحاديث السنة الشريفة التي وردت بالأسانيد الصحيحة الثابتة ، فالأسماء والصفات عندهم توقيفية على الكتاب والسنة.

بخلاف ما أعملته الجهمية والمعتزلة وأفراخهم من أهل الأهواء والبدع والمحدثات الضالة من تحكيم العقول في صفات الرب تعالى ، فترددوا بين التعطيل وبين التشبيه على اختلافهم في الإثبات والنفي.

  

ما نُقل عن السلف وكبار الأئمة في إثبات ذلك

فإن قال القائل : فما الدليل على ما زعمت من أن ذلك مذهبهم وأن تلك طريقتهم في الإثبات والإجراء على الظاهر ، اذكر لنا من أقوالهم ما يدل على ذلك ويؤيده ؟

قيل له : إن أهل السنة والجماعة وأهل الحديث لا يستجيزون النقل عن أحد إلا بما صح به السند إليه ، وقد تواترت النقول عن أئمة السنة وكبار السلف بالأسانيد الصحيحة بما يدل على أن ذلك قولهم ومذهبهم وطريقتهم ، وها أنا ذا أورد جملة من النقول الصحيحة عنهم بتخاريجها من كتب السنة والاعتقاد ، بما يؤيد ذلك ويبينه ويؤكده.

فأقول مستعينًا بالله الكريم :

(١) أخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٣٥) ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٩٦) ، وابن قدامة في «ذم التأويل» (ص: ٢٢) من طريق: أحمد بن زهير، حدثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي ، حدثنا بقيَّة ، حدثنا الأوزاعي ، قال :

كان الزهري ومكحول يقولان :

أمِرُّوا هذه الأحاديث كما جاءت.

وسنده لا ينزل عن درجة الحسن لحال بقيَّة بن الوليد ، وقد صرَّح فيه بالسماع.

(٢) وأخرج الدارقطني في «الصفات» (٦٣) - وعلَّقه الذهبي في «العلو» (٤٢٣) - من طريق : أحمد بن الدورقي ، حدثني أحمد بن نصر - رحمه الله - قال :

سمعت **سفيان بن عيينة** وأنا في منزله بعد العتمة، فجعلت ألح عليه في المسألة ، فقال : دعني أتنفس ، فقلت له : يا أبا محمد ، إني أريد أن أسألك عن شيء

فقال : لا تسأل ، فقلت : لا بد من أن أسألك ، إذا لم أسألك فمن أسأل ، فقال : هات ، سل ، فقلت : كيف حديث عبيدة ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ :

« إن الله عز وجل يحمل السماوات على أصبع ، والأرضين على أصبع ».

وحديث : **« إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ».**

وحديث : **« إن الله عز وجل يعجب ويضحك ممن يذكره في الآفاق »** ، فقال سفيان :

هي كما جاءت ، نُقِرُّ بها ، ونحدِّث بها بلا كيف.

وسنده صحيح.

(٣) وأخرج الدارقطني في «الصفات» (٦١) : حدثنا محمد بن مخلد ، حدثنا عيسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري أبو العباس ، قال : سمعت أبي ، يقول :

سمعت سفيان بن عيينة ، يقول :

كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن ، فقراءته تفسيره ، لا كيف ، لا مثل.

وسنده صحيح أيضًا.

وهو من هذا الوجه عند اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٣٦) ، وله طريق آخر عند أبي عثمان الصابوني في «اعتقاد السلف» (٨٩).

ونحوه من قول وكيع بن الجراح - رحمه الله -.

(٤) فيما أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في «السنة» (٤٩٥) : حدثني أحمد بن إبراهيم :

سمعت وكيعًا ، يقول :

نسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت ، ولا نقول : كيف كذا ؟ ولا لم كذا ؟ يعني مثل حديث : ابن مسعود : «إن الله عز وجل يحمل السماوات على أصبع

والجبــال على أصــبع » ، وحــديث أن النبي ﷺ قــال : «قلب ابن آدم بــين أصــبعــين من أصــابع الرحـــمن » ، ونحوها من الأحاديث.

وسنده صحيح ، وشيخ عبد الله هو الدورقي.

(٥) وأخرج عباس الدوري في «تاريخه» (٢٥٤٣) قال : سمعت يحيى ، يقول :

شهدت زكريا بن عدي ، سأل **وكيعًا** ، فقال :

يا أبا سفيان! هذه الأحاديث ، يعني مثل حديث : «**الكرسي موضع القدمين**» ، ونحو هذا ؟

فقال وكيع :

أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان ، ومسعر، يحدِّثون بهذه الأحاديث ، ولا يُفسِّرون بشيء.

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٥٨) ،

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٩).

وسنده صحيح.

(٦) وأخرج أبو بكر الخلال في «السنة» (٣١٣)، والدارقطني في «الصفات» (٦٧)، والآجري في «الشريعة» (ص:٣١٤) من طريق: الهيثم بن خارجة، حدثنا الوليد بن مسلم، قال:

سألت **الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد** عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، وغير ذلك، فقالوا: **امضها بلا كيف.**

وسنده صحيح.

(٧) وأخرج الدارقطني في «الصفات» (٥٧): حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال:

سمعت **أبا عبيد القاسم بن سلام**، وذُكر الباب الذي يُروى في الرؤية، والكرسي، وموضع القدمين

وضحك ربنا من قنوط عباده ، وقرب غيره ، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء ، وأن جهنم لا تمتلىء حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها ، فتقول : قط قط ، وأشباه هذه الأحاديث ، فقال :

هذه الأحاديث صحاح ، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض ، وهي عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل : كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا : لا يُفسر هذا ، ولا سمعنا أحدًا يُفسره .

وسنده صحيح .

وأخرجه من هذا الوجه الآجري (ص:٢٥٥) ، واللالكائي (٩٢٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٠) .

(٨) وأخرج أبو بكر الخلال في «السنة» (٢٨٣) : حدثنا أبو بكر المرُّوذي - رحمه الله - قال :

سألت **أبا عبد الله** عن الأحاديث التي تردها

الجهمية في الصفات ، والرؤية ، والإسراء ، وقصة العرش ، فصححها أبو عبد الله ، وقال :

قد تلقتها العلماء بالقبول ، نسلِّم الأخبار كما جاءت ، قال : فقلت له : إن رجلاً اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت ، فقال : **يُجفا** ، وقال : **ما اعتراضه في هذا الموضع ، يسلِّم الأخبار كما جاءت**.

وسنده **صحيح** ، والنقل في هذا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل – رحمه الله – متواتر .

(٩) وروى أبو طالب محمد بن علي بن الفتح العُشاري الحربي ، قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مرْدَك البرديجي قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، حدثنا يونس بن عبد الأعلى المصري ، قال :

سمعت **محمد بن إدريس الشافعي** – رضي الله عنه – يقول – وقد سئل عن صفات الله عز وجل ،

وما ينبغي أن يؤمن به ؟ - فقال :

لله تبارك وتعالى أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه ، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته ، لا يسع أحد من خلق الله عز وجل - قامت لديه الحجة أن القرآن نزل به ، وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل - خلافه ، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه ، فهو كافر بالله عز وجل ، فأما قبل ثبوت الحجة من جهة الخبر فمعذور بالجهل ، لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل ، ولا بالرؤية ، والفكر ، ونحو ذلك.

إخبار الله عز وجل إيانا أنه سميع ، وأن له يدين بقوله عز وجل :

﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة : ٦٤].

وأن له يمينًا بقوله عز وجل :

﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ... ﴾ [الزمر : ٦٧].

وأن له وجهًا بقوله عز وجل :

﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾[القصص: ٨٨].

وقوله :

﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ ﴾

[الرحمن :٢٧].

وأن له قدمًا بقوله ﷺ :

« **حتى يضع الرب عز وجل فيها قدمه** ».

يعني به جهنم.

وأنه يضحك من عبده المؤمن ، لقوله ﷺ في الذي قُتل في سبيل الله عز وجل : **أنه لقي الله عز وجل وهو يضحك إليه**.

وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا ، لخبر رسول الله ﷺ بذلك.

وأنه ليس بأعور ، لقول النبي ﷺ - إذ ذكر الدجال - فقال :

« إنه أعور ، وإن ربكم ليس بأعور » .

وأن المؤمنين يرون ربهم عز وجل يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر .

وأن له أصبعًا لقوله ﷺ :

« فما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل » .

أن هذه المعاني التي وصف الله عز وجل بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ لا يُدرك حقيقة ذلك بالفكر والرويَّة ، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها .

فإن كان الوارد بذلك خبرًا يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ ، ولكن نثبت هذه الصفات ، وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره ، فقال :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾

[الشورى : ١١] ».

وهذا الاعتقاد ثابت النسبة إلى الشافعي(١) ، والله أعلم.

(١٠) وأخرج ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥٠) : أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : سمعت ابن وضَّاح :

سألت يحيى بن معين عن التنزل ؟ فقال :

أقر به ، ولا تحد فيه بقول ، كل من رأيت من أهل السنة يصدِّق بحديث التنزل.

قال : وقال لي ابن معين :

(١) قد طعن الحافظ الذهبي في ترجمة العشاري في نسبة هذا الاعتقاد إلى الشافعي ، وقد علقنا بحثًا قصيرًا في رد ذلك ، وبيان ثبوت نسبة هذا الاعتقاد في مقدمة «اعتقاد الإمامين أحمد والشافعي» ، وهو تحت الطبع بدار العاصمة . الرياض.

صدِّق به ولا تصفه.

وسنده صحيح ، رجاله أندلسيون مغاربة.

فهذه جملة من النقول الصحيحة عن أئمة العلم المتقدمين في بيان مذهبهم في نصوص المتشابه وآيات الصفات ، والمنقول عن المتأخرين من أئمة السنة والجماعة كثير جدًا ، وإنما أردنا نقل ما يدل على الأصل ، إذ المتأخرين فرع عنهم ، بهداهم اهتدوا ، وبطريقتهم اقتدوا.



قاعدة ذهبية في الإثبات والإجراء على الظاهر

ثم إن من شعار أهل السنة والجماعة تلك القاعدة الذهبيـة ، التي أرساها الإمام مالك - رحـمه الله - ، نقلاً عن شـيخه ربيعـة بن أبي عبد الرحـمن حين سئل عن الاستواء ، فقال :

الاستـواء غير مـجهول ، والكيف غـير معـقول ، ومن الله الرســالـة ، وعلى الرســول البــلاغ ، وعلـينا التصديق .(١)

فبيَّن - رحمه الله تعالى - ثلاثة أصول مهمة :

(١) أخرجه الذهبي في «العلو»(٣٥٢) بسند صحيح عن ربيعة.
وأما عن الإمام مالك ، فلم أقف له على طريق صحيح ، ولعله من قصــور بحثي ، فـقد اشتــهر عند أهل العلم صــحة نسبـته إلى مالك، وقد قال الذهبي في «العلو» (٣٧٨) :
« هذا ثابت عن مالك ».

قال ابن عبد البر :

« **وإنما كره مالك ذلك خشية الخوض في التشبيه بكيف ها هنا** ».

ومن أجل ذلك فقد صح عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه عاقب صبيغ العراقي لأجل سؤاله عن المتشابه.

فقد أخرج الآجري في «الشريعة» (١/ ٢١٠) ، وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٠) من طرق : عن مكي بن إبراهيم ، قال : حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن ، عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، قال :

أُتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن، فقال: اللهم أمكنِّي منه ، قال : فبينا عمر ذات يوم يغدِّي الناس ، إذ جاءه رجل عليه ثياب وعمامة يتغدى ،

حتى إذا فرغ ، قال : يا أمير المؤمنين ! ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ فقال عمر : أنت هو ، فقام إليه ، فحسر عن ذراعيه ، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته ، فقال : **والذي نفس عمر بيده ، لو وجدتك محلوقًا لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه ، واحملوه على قتب ، ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم ليقم خطيبًا، ثم ليقل:إن صبيغًا طلب العلم فأخطأه .**

فلم يزل وضيعًا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه .

وسنده **صحيح** ،وهو ظاهر الدلالة على ما ذهب إليه الإمام مالك - رحمه الله -.



قال ابن عبد البر :

« **وإنما كره مالك ذلك خشية الخوض في التشبيه بكيف ها هنا** » .

ومن أجل ذلك فقد صح عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه عاقب صبيغ العراقي لأجل سؤاله عن المتشابه .

فقد أخرج الآجري في «الشريعة» (١/ ٢١٠) ، وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٠) من طرق : عن مكي بن إبراهيم ، قال : حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن ، عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، قال :

أُتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن، فقال: اللهم أمكنّي منه ، قال : فبينا عمر ذات يوم يغدّي الناس ، إذ جاءه رجل عليه ثياب وعمامة يتغدى ،

حتى إذا فرغ ، قال : يا أمير المؤمنين ! ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلاتِ وِقْرًا﴾ فقال عمر : أنت هو ، فقام إليه ، فحسر عن ذراعيه ، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته ، فقال : **والذي نفس عمر بيده ، لو وجدتك محلوقًا لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه ، واحملوه على قتب ، ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم ليقم خطيبًا، ثم ليقل: إن صبيغًا طلب العلم فأخطأه .**

فلم يزل وضيعًا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه .

وسنده صحيح ،وهو ظاهر الدلالة على ما ذهب إليه الإمام مالك - رحمه الله - .



أدلة هذا المذهب السنّي

فإن قال القائل : فما أدلتهم على هذا المذهب في الإجراء على الظاهر ، والتصديق ، دون الخوض والتعمق ، ودون تناول النصوص بالتأويل لأجل التنزيه؟

قيل له: قد قال ربنا جلَّ وعلا في محكم التنزيل :

﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران : ٧].

فبيَّن سبحانه أنه من يتبع آيات المتشابه إنما يبتغي بذلك الفتنة ، وأن هذا القسم من النصوص مما استأثر الله سبحانه وتعالى بعلمه ، وأن الراسخين في العلم إنما

يُسلِّمون به ويصدقـونه ، ولا يتناولونه تناول أهل البدع والمحدثات ، بل يرون أن كلاً من عند الله تعالى .

وقد روت أم المؤمنين عائـشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية ، ثم قال :

« **إذا رأيتم الذين يجـادلون فيه ، فـهم الذين عنى الله تعالى ، فاحذروهم** » .(١)

فـإنما أوجب الله تعـالى عليـهم الإيمان بما ورد به الكتاب ، وبما وردت به السنة ، وإن لم تحتملها العقول والأسـمـاع ، وإنما هو التـصـديق بهـا والإيمان ، دون الخوض في كيفيتها .

وقـد تقدَّم عن أمـيـر المؤمنين عمـر - رضي الله عنه- نهيـه عن اتباع المتـشابه ، وتناوله بالجدال فـيه ،

(١) أخرجـه البخـاري(٣/ ١١٠) ، ومسلم (٤/ ٢٠٥٣) ، وأبو داود (٤٥٩٨) ، والترمذي(٢٩٩٣) من طريق : عبد الله بن عبيدالله ابن أبي مليكة ، عن القاسم ، عن أم المؤمنين عائشة به .

هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وإن الشقي من شقي في بطن أمه ، وإن السعيد من وعظ بغيره ، فاتبعوا ولا تبتدعوا .(١)

فالأمر الأول هو الحق ، ومُعتَقِده متبع ، ومخالفه مبتدع ، ولئن خالفنا أئمة سلفنا إلى آراء عقولنا طلبًا للتنزيه - على حد زعم الزاعم - إنا إذًا لفي ضلال بعيد ، والله إنما أمرنا باتباع رسوله ، ونهانا عن مخالفته ، وورد في السنة أن طريق الاستقامة هو ما كان عليه سلف الأمة ، فمن خالف ذلك فقد ابتدع في دين الله تعالى ، وكل يأتي يوم القيامة بما غل ، والله الموفق .



(١) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٠٣) بسند صحيح .

ذكر ما ظاهره التأويل من النصوص

قد تمسك أهل السنة والجماعة خلف عن سلف بما استقر عليه إجماع السلف من إمرار نصوص الصفات على ظواهرها ، دون الخوض في كيفيتها بتمثيل أو تشبيه ، أو تعطيل أو تأويل.

وتمسك أهل التعطيل والتأويل ببعض النصوص الشرعية التي ظاهرها التأويل ، ويبعد إجراؤها على ظواهرها على حدِّ زعم جهالهم وكبرائهم في الابتداع.

فمن هذه النصوص التي تمسكوا بها إلزامًا لأهل السنة والجماعة بوجوب تأويل صفات الرب ، والخروج بها عن ظواهرها :

● قوله تعالى :

﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾

[الأعراف : ٥١].

● وقوله تعالى :

﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة : ٦٧].

● ومن ذلك : قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة : ٧٩].

● وقوله تعالى :

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾

[البقرة : ١٤-١٥].

● ومن ذلك : حديث النبي ﷺ ، قال :

« إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم !

مرضت فلم تعدني ، قال : يا رب ! كيف أعودك وأنت رب العالمين ، قال : أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده ، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم ! استطعمتك فلم تطعمني ، قال : يا رب ! وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم ! استسقيتك فلم تسقني ، قال : يا رب ! كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي » .(١)

ونحوها من النصوص التي ورد فيها نسبة بعض الصفات التي ظاهرها النقص ، كالنسيان ، والسخرية ،

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٠) من طريق : ثابت البناني ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة به.

والاستهزاء ، والمرض ، والاستطعام ، والاستسقاء.

وتعلَّق أهل التأويل بمثل هذه النصوص إثباتًا لمذهبهم المأفون .

قاعدة :

والقاعدة في مثل هذه النصوص عند أهل السنة والجماعة أن تفسيرها إنما يجري على تفسير الله سبحانه وتعالى لها ، أو على تفسير رسول الله ﷺ ، الذي هو وحي من الرب تعالى ، فإن كان ذلك كذلك ، لم يكن تأويلاً ، وإنما إجراءً على مراد الله تعالى وعلى مراد رسوله ﷺ .

وقد روي عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال :

آمنت بما جاء عن الله على مراد الله ، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ. (١)

---

(١) ذكره ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص:٩) ولم أقف على سنده.

ويؤيده ما تقدَّم نقله عن سفيان بن عيينة - رحمه الله - قال : **كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره ، ولا كيف ، ولا مثل.**

فكما في المرض والاستطعام والاستسقاء ، فقد فسر الله تعالى المرض بـ «مرض العبد» ، والاستطعام بـ «استطعام العبد» ، والاستسقاء بـ «استسقاء العبد».

فإثبات ذلك على هذا الوجه لا يكون تأويلاً لموافقته لتفسير الرب تعالى له.

قال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - :(١)

« إن السلف أخذوا بهذا الحديث ، ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم ، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به ، فقوله تعالى : (**مرضت.. واستطعمتك... واستسقيتك**) بيَّنه الله تعالى

(١) «القواعد المثلى» (ص:٧٦).

بنفسه، حيث قال: (**أما علمت أن عبدي فلانًا مرض**)، و(**أنه استطعمك عبدي فلان**) ، و(**استسقاك عبدي فلان**) ، وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله ، واستطعام عبد من عباد الله ، والذي فسره بذلك هو الله المتكلِّم به ، وهو أعلم بمراده ، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله ، والاستطعام المضاف إليه ، والاستسقاء المضاف إليه بمرض العبد ، واستطعامه ، واستسقائه، لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به ، فهو كما لو تكلَّم بهذا المعنى ابتداءً ، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث ، كقوله تعالى : ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ** ﴾ ».

وأما ما ورد من نسبة النسيان إلى الرب تعالى ، فليس هو النسيان المتعلق بالذاكرة ، لأنه يبعد أن يكون

العبد مهما كان ظالمًا أو كافرًا أن يذهب الله تعالى عن عقله وينساه ، ويذهب عن حافظته تذكر وجود الخالق تعالى ، فهذا محال قطعًا ، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ، فإن الله تعالى نزَّه نفسه عن النسيان فقال تعالى :

﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

وقال عزَّ من قائل :

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤].

فإذا نسب الله تعالى صفة إلى نفسه في موضع ، ونفاها عنه في موضع آخر ، دلَّ على أن المعنى التي نُسبته إليه الصفة لأجله معنى محمود من معاني هذه الصفة ، وأن المعنى الآخر الذي نزَّه نفسه عنه هو معنى مذموم من معاني هذه الصفة.

فالنسيان قد يرد بمعنى ذهاب الشيء عن الحافظة، وهو من لوازم العباد والخلق ، أن يطرأ عليهم النسيان ، وذهاب بعض الأشياء عن عقولهم وذاكرتهم ، وهذا هو النسيان الذي نزَّه الله تعالى نفسه عنه في الآيات الثانية .

وقد يرد النسيان بمعنى الترك ، وهو الذي عناه الله تعالى في الآيات الأولى ، فهو سبحانه وتعالى يتركهم في العذاب الأليم كما تركوا الاستعداد للقاء الله تعالى، وكما تركوا ذكر الله وعبادته .

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :(١)

« النسيان المنسوب إلى الله هو النسيان الذي يتنزه ربنا عز وجل عنه بدليل الآيات المذكورة، . . . ، بل إن النسيان المنسوب إلى الإنسان الذي نسى الله ليس المقصود به النسيان المتبادر إلى بعض الأذهان، . . ، فالنسيان المذكور فيه ليس هو النسيان الذي ضد الحفظ ،

(١) «الحاوي في الفتاوي» (١/ ٥١).

فالنسيان في كل النصوص المسئول عنها هي بمعنى الترك والإهمال ، وليس بمعنى نسيان الذاكرة ».

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - :

هل يوصف الله تعالى بالنسيان ؟ فأجاب :(١)

« للنسيان معنيان :

أحدهما : الذهول عن شيء معلوم ، مثل قوله تعالى : ﴿**رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ .... وعلى هذا فلا يجوز وصف الله بالنسيان بهذا المعنى على كل حال.

والمعنى الثاني للنسيان : الترك عن علم وعمد ، مثل قوله تعالى : ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ...**﴾الآية ، ومثل قوله تعالى :

(١) «مجموع فتاوى ورسائل» (٣/ ٥٤-٥٦) بواسطة كتاب «صفات الله عز وجل » للشيخ علوي السقاف (ص: ٢٥١).

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ على أحد القولين ، ومثل قوله ﷺ في أقسام أهل الخيل : «**ورجل ربطها تغنيًا وتعففًا ، ولم ينس حق الله في رقابها وظهورها ، فهي له كذلك ستر** » ، وهذا المعنى من النسيان ثابت لله تعالى عز وجل، قال تعالى : ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ ، وقال تعالى في المنافقين : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ، وفي «صحيح مسلم» في كتاب : الزهد والرقائق عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال : قالوا : يا رسول الله ! هل نرى ربنا يوم القيامة، فذكر الحديث وفيه: « **أن الله تعالى يلقى العبد ، فيقول : أفظننت أنك ملاقي ، فيقول : لا ، فيقول : فإني أنساك كما نسيتني** ».

وتركه سبحانه للشيء صفة من صفاته الفعلية

الواقعة بمشيئته التابعة لحكمته ، قال الله تعالى : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ ، وقال : ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً﴾ .

والنصوص في ثبوت الترك وغيره من أفعاله المتعلقة بمشيئته كثيرة معلومة ، وهي دالة على كمال قدرته وسلطانه ، وقيام هذه الأفعال به سبحانه لا يماثل قيامها بالمخلوقين ، وإن شاركه في أصل المعنى ، كما هو معلوم عند أهل السنة » .

قلت : ومما يدل على ذلك - أيضًا- أن النسيان المتعلق بالذاكرة إنما يطرأ بفعل الشيطان كما قال الله تعالى حاكيًا أمر موسى عليه السلام مع فتاه :

﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾

[الكهف : ٦٣] .

الاستهزاء ، فقال :[١]

« الصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا : أن معنى الاستهزاء في كلام العرب : إظهار المستهزيء للمستهزيء به من القول والفعل ما يرضيه ظاهرًا ، وهو بذلك من قيله وفعله به مورثه مساءة باطنًا ، وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر . . . » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان نوع من أنواع الاستهزاء بالكافرين[٢] :

« ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلاً يستحق هذا الاسم ، كما روي عن ابن عباس أنه يفتح لهم باب من الجنة وهم في النار ، فيسرعون إليه ، فيغلق ، ثم يفتح لهم باب آخر ، فيسرعون إليه ، فيغلق ، فيضحك منه المؤمنون » .

---

(١) «تفسير الطبري» : (١/ ٣٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» : (٧/ ١١١).

وسئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - عن صفة المكر والمخادعة والاستهزاء ونحوها، فقال:[(١)]

« قوله تعالى : ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ ، وقوله : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ،وقوله : ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾، وقوله : ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾، وقال تعالى : ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ ، وبالفعل أقدم هؤلاء وهؤلاء ، ثم بعد ذلك صار المسلمون يرون أنهم ضعف الكفار كما في آل عمران : ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ هذا تفسير للمكر والمخادعة ، وتفسير آخر هو انطفاء نورهم على الصراط في سورة الحديد، ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ : أي تركهم وخذلهم لا بمعنى ذهاب الشيء من الذاكرة حاشا لله .

الصفات السابقة يسميها العلماء صفات خبرية ،

(١)«فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (١/ ١٥٦).

يصح أن نستعمل تـركيبها مشابهًـا لتركيب القرآن ، أي مـصاحـبًـا للمكر من المخلوق ، فنقـول : **الله مـاكـر بالماكـرين ، ومـستـهزيء بـالمستـهـزئين ، ومخـادع من يخادعه ، ولا يصح أن نقول : ياماكر ، حاشا لله** .

والصفات السابقة نوع مـن الصفات الفعلية ، إلا أنها لابد من اقترانها بالسياق الوارد.

والمكر نوعـان حسن وسـيئ ، والمنسـوب لله هو المكر الحسن ».

وبعد : فهذه النصوص التي ظاهرها التأويل ، إنما يُسلك فيها مسلك السلف من الإجراء على الظاهر دون تكييف أو تشـبيه ، وفهم هذه النصـوص على مراد الله وعلى مـراد رسـوله ، فإن كـان ذلك كـذلك لم يكن تأويلاً للنص ، ولا إلحادًا في الصفـات ، عفانا الله من الضلال بعد الهدى ، والانتكاس بعد الاستقامة.



بيان أن الإخبار عن الله تعالى بخلاف وصفه

ثم اعلم - رحمنا الله وإياك - :

أن من مهمات هذه المسألة معرفة الفرق بين الإخبار عن الرب تعالى ، وبين وصفه سبحانه بصفة من الصفات.

فأما الوصف فلابد له من توقيف من الكتاب أو السنة الصحيحة ، بخلاف الإخبار عنه سبحانه ، فإنه لا يستلزم ذلك ، إن كان صحيح المعنى.

قال شيخ الإسلام ابن القيم - رحمه الله - :(١)

« إن ما يُطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يُطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا ، كالقديم ، والشيء ، والموجود ، والقائم بنفسه».

---

(١) «بدائع الفوائد» : (١٦٢/١)

وقال الشيخ الألباني - رحمه الله - :[1]

« التحدُّث عن الله عز وجل بلغتنا للتعبير عن حقيقة واقعة ، هذا لا يعني أننا نصف الله بما لم يصف به نفسه ».

وسئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - :

هل يجوز الإخبار عن الله تعالى بأنه (واجب الوجود) ؟ فأجاب جوابًا تضمن قوله :[2]

« يصح الإخبار عن الله تعالى بأنه (واجب الوجود)، **وهذا من باب الإخبار ، لا من باب الصفة** ».

قلت : وقد ورد في كلام كثير من علماء السلف الإخبار عن كلام الله تعالى بأنه قديم ، أو الإخبار عن صفاته - و عن صفة من صفاته- بأنها قديمة، من ذلك :

(١) السؤال رقم (٤٨) من «فتاوى المدينة».

(٢) « فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي » (١/ ١٦٤).

● قول أبي القاسم الأصبهاني - رحمه الله -:(١)

« فبيَّن مراد الله تعالى فيما أخبر عن نفسه ، وبيَّن أن نفسه **قديم غير فان** ، وأن ذاته لا يوصف إلا بما وصف ، ووصفه النبي ﷺ ».

ففرَّق بين الإخبار ، وبين الوصف.

●وقول موفق الدين المقدسي -رحمه الله - :(٢)

«وقال النبي ﷺ : «إن لله تسعة وتسعين اسمًا ، مائة إلا واحدًا ، من أحصاها دخل الجنة » ، فثبت تعدادها بالكتاب والسنة والإجماع ، **وهي قديمة** ».

● وقول عبد الغني المقدسي - رحمه الله - :(٣)

« وأنه عز وجل موصوف **بصفاته القديمة** التي نطق بها كتابه العزيز . . . ».

---

(١) « الحجة في بيان المحجة » (١/ ٩٣).

(٢) « المناظرة في القرآن الكريم» (ص: ٣٤) ، و«الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص: ٤٥).

(٣) « الاقتصاد في الاعتقاد» (ص: ٧٨).

● وقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :[١]

« الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون **بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً** ».

فأخبر - رحمه الله - عن صفة علم الله تعالى بأنها قديمة ،وبيَّن المراد بالقِدَم ، بأنه الموصوف به أزلاً.

قال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - :[٢]

« قوله : (**بعلمه القديم**) : القديم في اصطلاحهم : **هو الذي لا أول لابتدائه** ، أي أنه لم يزل فيما مضى من الأزمنة التي لا نهاية لها عالمًا بما يعمله الخلق ، بخلاف القديم في اللغة ، فقد يُراد به ما كان قديمًا نسبيًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ **حتَّى عَادَ كَالعُرْجُونِ القَدِيمِ** ﴾ ، ومعلوم أن عرجون النخلة ليس بقديم أزلي ، بل قديم بالنسبة لما بعده.

---

(١) «الواسطية» (الشرح :٢/١٧٧) ، و«مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٧٨) ، وانظر «فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (١/ ١٦٠رقم :٢٧).

فالله تعالى موصوف بأنه عالم بما الخلق عاملون **بعلمه القديم الأزلي** الذي لا نهاية لأوله ، عالم جل وعلا بأن هذا الإنسان سيعمل كذا في يوم كذا في مكان كذا **بعلمه القديم الأولي** ، فيجب أن نؤمن بذلك ».

قلت : وهذا يشهد له ما عند أبي داود في «السنن» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - : أن النبي ﷺ كان يقول إذا دخل المسجد : « **أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم** ».(١)

فدلَّ ذلك على جواز الإخبار عن سلطان الله تعالى بالقدم ، وهذا بخلاف من ادعى أن «القديم» من أسماء الله تعالى ، وأن من صفاته «القِدَم».(٢)

قلت : وقد ذهب العلماء إلى أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسماء الله تعالى ، ولذلك فلا يُقال : الناسي جريًا على إضافة النسيان إليه ، ولا يُقال : المستهزيء ، حاشا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٦) بسند حسن.

(٢) وهو قول البيهقي والسفاريني.

لله، فإنما وردت هذه الصفات مقيدة ومخبرة عنه تعالى مع الكفار والمستهزئين.

قال ابن القيم - رحمه الله - :[١]

« الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه، بل يُطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد، والفاعل والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، ولهذا غلط من سمَّاه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما يريد، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلاً وخبرًا ».

وقال : « لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدًا أن يُشتق له منه اسم مطلق كما غلط فيه بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه الحسنى المضل، الفاتن، الماكر، تعالى الله عن قوله، فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يُسمى بأسمائها المطلقة ».

  

(١) « بدائع الفوائد » : (١/ ١٦١-١٦٢).

الأسلوب التفصيلي في النفي والإثبات

وعلى ما تقدَّم ذكره من أن مذهب السلف في الصفات هو إثبات ما ورد في الكتاب وما ورد في السنة منها ، وإجراء ذلك على الظاهر ، مع العلم بمعاني الصفات في اللغة ، دون الخوض في كيفيتها ، فإنهم كذلك لم يخوضوا في التفصيل عند الإثبات ، ولا عند النفي ، وإنما جروا على ظواهر النصوص دون زيادة أو نقص ، إلا ما ورد في عبارات بعض المتأخرين من ذلك .

ونقصد بالأسلوب التفصيلي في الإثبات والنفي : زيادة بعض الألفاظ التي لم يرد ذكرها في النصوص الشرعية ، وإنما استخدمت زيادة في الإيضاح والبيان لأجل الإثبات أو النفي.(١)

(١) ما سيرد في هذا المبحث نقلاً عن كتابي «المنهج السلفي» (ص: ١٢٧).

ومن العلماء من نبَّه على مثل هذه الزيادات والتفصيلات ، من هؤلاء الإمام الذهبي -رحمه الله -، فقال في ترجمة يحيى بن عمار من كتابه «العلو» (ص: ٢٤٥) تعليقًا على قوله :

« لا نقول كما قالت الجهمية إنه تعالى مداخل للأمكنة . وممازج بكل شيء ولا نعلم أين هو ؟ بل نقول هو **بذاته** على العرش ، وعلمه محيط بكل شيء . . . » .

قال الذهبي :

« **قولك : «بذاته» من كيسك،ولها محمل حسن ، ولا حاجة إليها**، فإن الذي يأوِّل :«استوى» ، يقول : أي:قهر بذاته ، واستولى بذاته بلا معين ولا مؤازر » .

وقال في ترجمة أبي نصر السجزي (ص:٢٤٨) تعقيبًا على قوله :

« أئمتنا كسفيان الثوري ، ومالك ، وحماد بن

سلمة ، وحماد بن زيد ،وسفيان بن عيينة ، والفضيل، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه **بذاته** فوق العرش. . . . ».

قال الذهبي :

« هو الذي نقله عنهم مشهور ، محفوظ ، سوى كلمة «**بذاته**»، فإنها من كيسه ، نسبها إليهم بالمعنى ، ليفرِّق بين العرش وبين ماعداه من الأمكنة ».

قلت : إن كانت اللفظة المفسرة قد وردت عن أحد السلف أو بعضهم ، فلا بأس بإيرادها ، وإلا فالتوقف عنها وإن كانت صحيحة المعنى أولى ، لأن هذا يفتح باب الزيادة في التأويل لأهل التأويل كما فُتح لمن غالى في الإثبات، والالتزام بعبارات السلف أولى لا سيما في هذه المزالق ، وهذا أيضًا فيه حسمٌ لمادة الإلزام من قِبَلِ المعطلة والمتأولة وأمثالهم من أهل الأهواء والبدع لأهل السنة بما زادوه ، أن يضيفوه في

مواطن ومواضع قد تكون فيه الزيادة مخلَّة.

وقد روي حديث مرفوع من طريق: نعيم بن حماد، عن جرير، عن ليث، عن بشر، عن أنس: أن النبي ﷺ، قال:

« **إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته** ».

وهذا الحديث منكر جدًّا بهذا اللفظ.

قال ابن القيم - رحمه الله - كما في «مختصر الصواعق» (ص:٣٦٦): « هذا اللفظ لا يصح عن النبي ﷺ، ولا يُحتاج إثبات هذا المعنى إليه فالأحاديث الصحيحة صريحة وإن لم يُذكر فيها لفظ الذات ».

فالنكرة في هذا الحديث من جهة ذكر الذات، ومن جهة النزول عن العرش، وإنما المحفوظ هو ذكر مطلق النزول، وقد اختلف في خلو العرش بنزوله تعالى، وعدمه (١) على أقوال ذكرها شيخ الإسلام -

(١) والأولى ترك الخوض في هذه المسألة، لأنها خوض في الكيف، وقد سئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله- (٣٦):

ما أرجح الأوقوال في مسألة نزول الرب سبحانه وتعالى، هل يخلو منه العرش أو لا يخلو أو نتوقف؟ وهل الراجح هو ما اختاره=

رحمه الله - في «شـرح حديث النزول» (ص:١٩٦) ، وقد قال هناك :

« ضعف أبو القاسم إسماعيـل التميمي وغيره من الحـفاظ هذا اللفظ مـرفـوعًا ، ورواه ابن الجـوزي في «الموضوعات» ، وقال أبو القاسم التـميمي: ينزل معناه صحيح أنا أُقر به،لكن لم يثبت مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وقد يكون المعنى صحيحًـا ، وإن كان اللفظ نفسه ليس بمأثور ، كـما لو قـيل : إن الله هو بنفسـه وبذاته خلق السـماوات والأرض ، وهـو بنفسـه وذاته كلَّم مـوسى تكليمًا ، وهو بنفسه وذاته استوى على العرش ، ونحو ذلك ، من أفعـاله التي فعلهـا هو بنفسه ، وهو نفـسه فعلهـا ، فالمعنى صحيح ، وليس كل مـا بُيِّن به معنى القرآن والحديث من اللفظ يكون من القرآن ومرفوعًا » .

قلت : الأولى السكوت عما سكت عنه السلف، والتزام عبـارات السلف في الإثبات ، وفي النفي ، فإن

= شيخ الإسلام أنه سبحانه ينزل ولا يخلو منه العرش ؟ فأجاب :

« **الصحيح أن نتوقف ، فنؤمن أنه على عرشه ، ونؤمن أنه ينزل ، ولا نقول : يخلو ، أو لا يخلو ، لأنه خوض في الكيفية**» .

التفصيل سواءً في النفي وسواءً في الإثبات يورد على المسلمين الإشكالات ، كما في نزوله تبارك وتعالى ، هل يخلو منه العرش أم لا يخلو ، ونحو هذه المسائل التي لم يرد عن السلف أنهم خاضوا فيها بمنازعة أو جدال ، وإنما الذي ورد عنهم الإيمان بما وردت به النصوص من النزول للرب تعالى على الكيف الذي يريده الرب ، لا يُقال: لِمَ ؟ ولا يُقال: كيف ؟

وما ذكرناه في الإثبات يُحتذى حذوه ومثاله أيضًا في النفي، فلا يجب على المرء أن يخوض في أسلوب النفي التفصيلي الذي يورد الإشكالات ويتطلب الإجابات من المخالفين ، فيتسع الخرق.

وأنا أضرب مثالاً على ذلك من مصنفات بعض المتأخرين .

قال الإمام عبد العزيز بن الحارث التميمي ، وهو من أئمة الحنابلة في عصره ، في كتابه : «اعتقاد الإمام

أحمد » :

« ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - : أن لله عز وجل وجهًا ، لا كالصور المصورة ، والأعيان المخططة ، بل وجه وصفة له بقوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨].

ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه ،وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باق لا يبلى ، وصفة له لا تفنى ، ومن ادَّعى أن وجهه نفسه فقد ألحد ، ومن غيَّر معناه فقد كفر ، **وليس معنى وجه معنى جسم عنده ولا صورة ولا تخطيط ، ومن قال ذلك فقد ابتدع**» .

فقوله : «**وليس معنى وجه معنى جسم عنده ولا صورة ، ولا تخطيط**»: فهذا أسلوب يُسمى بالنفي التفصيلي ، وهو ليس من طريقة أهل السنة والجماعة

في نفي ما يجب نفيه ، ولا قال به أحمد -رحمه الله- وإنما مذهبهم السكوت عما سكت عنه الله تعالى ورسوله ، وعدم الاستفاضة في النفي بما يخرج إلى طريقة أهل الكلام والأشاعرة ، وقد بيَّن ذلك أحمد -رحمه الله -في كثير من أجوبته حينما كان يقول : «**ولا يُقال : كيف ، ولا يُقال : لم** »، لأن التطرق إلى ما هو زائد سواءً نفيًا أو إثباتًا ليس من طريقة السلف في شيء، وإنما هو الوقوف على ما وقفوا عليه ، وصدق عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إذ يقول:

... فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم ، فإنهم السابقون ، وإنهم عن علم وقفوا ، وببصر نافذ كفوا ، وبفضل فيه لو كان أجرى .(١)

فالتفصيل في الإثبات أو في النفي إن تولَّد عنهما

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٧٧) **بسند** حسن.

عبارات لم يتلفظ بها السلف فالأولى الإمساك عنها ، وعدم الخوض فيها ، وإن صحَّ معناها.

وقد تشدد قوم في الإثبات ، فزادوا في تفصيله ، فأتوا فيه بعبارات لم تؤثر عن أحد من السلف الأولى تركها والنوء عنها ، كما وقع لبعض الحنابلة كأبي يعلى القاضي - رحمه الله - ، وقد أوردهم ذلك إلى الخوض في العرض والجوهر وغيرهما من كلام الفلاسفة والمتكلمين ، ومنهم من خاض في الحدِّ والجسم والجهة ، وهي ألفاظ لم يرد ذكرها في نص شرعي يتأكد بثبوتها ولا بنفيها صفة ، وإنما هي من محدثات العقول ، ولم يرد عن أحد من السلف الخوض فيها ، فاعلم ذلك وتمسك به.



قاعدة جليلة في تحقيق ما روي عن السلف والأئمة من التأويل

ثم اعلم - علَّمنَا الله وإيَّاك - :

أن أهل التأويل والتعطيل تمسكوا ببعض الروايات التي وردت عن بعض السلف في تفسير بعض الآيات القرآنية على وجه التأويل الذي هو صرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر بعيد غير مراد ، فاحتجوا بذلك على صحة مذهبهم.

فالجواب عن ذلك بأن :

ما ورد عن السلف والأئمة فيما ظاهره التأويل لا يخرج عن تسع حالات :

الأولى : أن يكون ما ورد عنهم في ذلك لا يثبت من جهة السند ، فلا يصح الاحتجاج به ، ولا الركون

إليه ، ولا الاعتماد عليـه ، ومعرفة ذلك إنما يكون عن طريق جمع الطرق وتحقيق الأسانيد.

ومثاله :

قوله تعالى :

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم : ٤٢].

وقـد روي عن ابن عـبـاس - رضي الله عنه - ومجـاهد بن جبر وسعـيد بن جبـير - رحمهـما الله - أنهم فـسـروا هذه الآية بالـشـدة ، ولم يجـروها على ظاهرها .

وعند تحقـيق هذه الأسانيد يـجد طالب العلم أن أسانيـد هذه الآثار لا تصح ، بل هي ما بين ضعيـفة ، ومنكرة ، وواهية ، فلا يثبت بها شيء.(١)

(١) انظر تحقيقها في كتابي «**دفاعًا عن السلفية**» (ص: ٥).

الثانية : أن يكون التأويل موافق للقراءة التي وردت بها الآية ، فلا يكون آنذاك صرف للنص عن ظاهره ، بل هو إجراء له على الظاهر ، وفق هذه القراءة.

مثاله :

الآية السابقة ، فقد صح عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه فسر قوله تعالى :

﴿ يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ، قال :

يوم القيامة والساعة لشدتها. (١)

فالآية على القراءة الأولى : ﴿ يُكْشَفُ ﴾ ، وعلى القراءة الثانية : ﴿ تَكْشِفُ ﴾.

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٨) بسند صحيح ، ولكن تصحفت في المطبوعتين إلى : ﴿يُكْشَفُ﴾ ، وضبطها السيوطي في« الدر المنثور» (٦/ ٢٥٥) بالتاء.

فالأولى مبنية للمجهول ، والثانية للمعلوم ، وشتان بينهما ، فإن إجراء هذا التفسير على المبني للمجهول خروج بالمعنى عن ظاهره ، بخلاف إجرائه على المبني للمعلوم ، فإنه إجراء له على الظاهر ، ولا يمنع هذا التفسير من إثبات صفة الساق للرب تعالى ، لا سيما وقد ورد بها التوقيف بنص الكتاب، وبنص السنة ، وبآثار الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -.

الثالثة : أن يثبت التأويل عن أحد السلف أو الأئمة في النص المتعلّق بصفة من الصفات ، مع إثباته للصفة بنصوص أخرى ، فآنذاك يكون هذا من باب الخطأ في الاجتهاد ، ولا يوصف بتأويل الصفة لأنه قد أثبتها من وجه آخر ، وإنما يُقال فيها زلة عالم.

مثال ذلك :

حديث الصورة ، فإن ابن خزيمة قد صرفه إلى

صورة آدم عليه السلام ، وخالفه جماعة كبيرة من أهل العلم ، فقالوا : بل الضمير يعود على الرب تعالى ، وهو مع هذا لم ينف الصورة عن الرب تعالى[١] ، وإنما أثبتها له بأخبار أخرى ذكرها في كتابه «التوحيد» ، وبوَّب هناك (١/ ٤٥) : [**باب : ذكر صورة ربنا جل وعلا**].

قال أبو القاسم الأصبهاني المعروف بـ «قِوام السنة» :

« **أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة ، ولا يُطعن عليه بذلك ، بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب** » .

الرابعة : أن يصح السند إلى أحد السلف في

---

(١) وهو في هذا الحديث لم ينف الصورة عن الرب تعالى ، وإنما نفى الخصوصية عن آدم عليه السلام ، وانظر ما علقناه على هذه المسألة في كتابنا : «**المنهج السلفي**» (ص:١٤٦).

تأويل نص ، مع عدم ثبوت نفيه لمقتضى النص من صفة أو اعتقاد ، فهذا أيضًا من باب الخطأ في الاجتهاد إن كان من أهل السنة والجماعة ، ومن الملتزمين بمذهب السلف في الاعتقاد والإثبات والإمرار على الظاهر.

مثال ذلك :

ما أخرجه ابن جرير في «التفسير»(٢٤/ ٧٢-٧٣) من طرق **بأسانيد صحيحة** عن منصور ،عن مجاهد بن جبر ، أنه قال في:

قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾:

تنتظر الثواب من ربها .

فتأول - رحمه الله - ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ علي الانتظار ، لا على الرؤية والنظر.

وهو من اجتهاده - رحمه الله - ، وأقوال

التابعين ليست بحجج شرعية ، وليس الخطأ بحجة على الصواب ، ولا قول المنفرد بحجة على أقوال الجماعة ، وقد قال ابن كثير - رحمه الله - في «التفسير» (٤/ ٤٥٠) :

«هذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام ، وهداة الأنام».

وقد روى اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» ما يدل على إثبات مجاهد للرؤية ، ولكن بسند ضعيف ، فتأوله هذا النص لا يقتضي نفيه الرؤية.

ثم إنه لم يُتابع على هذا القول ، بل أأهل العلم منهم الإمام أحمد تفسير الآية على الانتظار ، فليست هذه الرواية بدليل على إثبات التأويل.

الخامسة : أن يُحكى التأويل عن أحد السلف

اعتمادًا على رواية مختصرة ، ثم يرد ما يدل على انتفاء ذلك عنه في رواية أخرى تامة.

ومثال ذلك :

نسبة الحافظ ابن كثير - رحمه الله - التأويل إلى أبي صالح في تفسير قوله تعالى :

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ كما في «تفسيره» (٤/ ٤٥٠).

وهذا يخالفه ما أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤٨٣) **بسند صحيح** عن أبي صالح السمَّان في قوله عز وجل : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال :

بهجة بما هي فيه من النعمة إلى ربها ناظرة.

وإنما ذهب الحافظ ابن كثير إلى ما ذهب إليه اغترارًا بما أخرجه الطبري في «التفسير» (٢٤/ ٧٣) :

حدثني أبو الخطاب الحسَّاني ، قال : حدثنا مالك

عن سفيان ، قال : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي صالح في قوله : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال : **تنتظر الثواب**.

قلت : **وهذا سند صحيح** ، وشيخ الطبري هو زياد بن يحيى من ثقات «التهذيب» ، ومالك هو ابن سعير ، وإنما هذا الخبر مختصر من الأول ، وقد ورد في الأول إثبات النظر إلى الرب تعالى في الآخرة ، فالعبرة بالأول الذي فيه شاهد الإثبات ، لا بالثاني المختصر.

السادسة : أن يُحكى التأويل عن أحد أئمة المسلمين المتبوعين - ممن كثر أصحابهم والرواة عنهم- اعتماداً على رواية أحد الأصحاب الضعفاء ، مع ورود ما يدل على مخالفة هذا القول المنسوب إليه لمذهب ذلك الإمام.

ومثال ذلك :

ما أورده الحافظ الذهبي - رحمه الله - في ترجمة الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - من «السير» (٨/ ١٠٥) من طريق :

ابن عدي ، حدثنا محمد بن هارون بن حسَّان ، حدثنا صالح بن أيوب ، حدثنا حبيب بن أبي حبيب ، حدثني مالك ، قال : **يتنزَّل ربنا تبارك وتعالى : أمره، فأما هو ، فدائم لا يزول.**

فهذه الخبر يُثبت التأويل على الإمام مالك ، وقد تمسَّك به جماعة من المعطِّلة والمتأولة.

وبدراسة سند هذا الخبر نجد أنه ساقط سندًا ومتنًا فأما سندًا ؛ فإن صالح بن أيوب هذا لا يُعرف ، وحبيب بن أبي حبيب تالف الحال ، قال أحمد : «ليس بثقة ، . . ،كان يكذب» ، وقال أبو داود : «كان من

أكذب الناس» ، وقال مرة : «يضع الحديث».

وأما متنًا ؛ فهو مخالف لما صح عن الإمام مالك - فيما تقدَّم ذكره - من إمرار نصوص الصفات على الظاهر.

وقد أعل الحافظ الذهبي هذه الرواية بمثل ما أعللتها به ، إلا أنه قال بعد ذلك : « فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب ».

قلت : لم تصح رواية حبيب ، ولو فتحنا باب التجويز على التورع لكان بابًا عظيمًا للسفسطة والوسوسة، والعبرة بالصحيح، ولا حجة في الضعيف .

السابعة : أن يُحكى التأويل عن أحد أئمة المسلمين المتبوعين - ممن كثر أصحابهم والرواة عنهم- اعتمادًا على رواية أحد الأصحاب الثقات ، ويكون مخالفًا بها رواية الأكثر من أصحاب هذا الإمام ،

فحينئذ تُعدُّ هذه الرواية من مفاريد ذلك الصاحب.

ومثال ذلك :

ما رواه البيهقي عن الحاكم ، عن أبي عمرو السمَّاك ، عن حنبل أن الإمام أحمد - رحمه الله - تأوَّل قوله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾ قال : **جاء ثوابه**.

قال البيهقي : « وهذا إسناد لا غبار عليه ».

قلت : لولا ما في هذه الرواية من مخالفة لما هو متواتر عن الإمام أحمد -رحمه الله - من إمرار هذه الآية وما شابهها على الظاهر.

وحنبل وإن كان من ثقات أصحاب الإمام أحمد، إلا أنه يخالف ويُغرب عن الإمام أحمد في المسائل ، فالمقدَّم رواية الكبار عنه كالمرُّوذي وعبد الله وغيرهم.

قال الحافظ الذهبي في «السير»(١٣/ ٥٢) :

« **له مسائل كثيرة عن أحمد ، ويتفرد ، ويُغرب**».

ونقل العليمي في «المنهج الأحمد» (١/ ٢٤٥) عن أبي بكر الخلال أنه قال :

« قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية ، **وأغرب بشيء يسير** ».

قلت : وقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - هذا الرواية لما فيها من الغرابة والشذوذ ، وحملا فيها على حنبل.

قال شيخ الإسلام :(١)

« لم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في «المحنة» كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد ، والمرُّوذي وغيره ».

حتى قال :

« ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية ، ويبيِّن أنه لا يقول : إن الرب يجيء

(١) « مجموع الفتاوى » (٥/ ٣٩٩).

ويأتي وينزل أمره ، بل هو ينكر على من يقول ذلك ».

وأما ابن القيم -رحمه الله- فنقل عن جماعة من أصحاب أحمد تخطئة حنبل في هذه الرواية، وقالوا :

« **التحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه»**.(١)

ومنهم من حكم بصحتها ، إلا أنهم زعموا أن قوله هذا كان على سبيل الإلزام والمعارضة في المناظرة.

وفئة ثالثة من متأخري الحنابلة ممن تأثر بمذهب الجهمية والأشاعرة ادعوا أن ذلك رواية عن أحمد ، وأطلقوها في سائر الصفات ، وهو مذهب ابن عقيل وابن الجوزي.

وقد أخرج الخلال في «السنة» : حدثنا أبو بكر المرُّوذي ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن أخبار الصفات ، فقال : **نمرها كما جاءت**.(١)

(١) « مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٢٦٠).

(٢) نقله عنه الذهبي في «الأربعين في الصفات» (ص:١١٣).

فهذا هو المحفوظ عن الإمام أحمد ، والمتواتر عنه نقلاً - رحمه الله - .

الثامنة : أن يُنسب التأويل إلى أحد الأئمة - ممن عُرف بموافقة منهج السلف - اعتماداً على زيادة منكرة في بعض الروايات عنه.

ومثال ذلك :

حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ :

« **لقد ضحك الله الليلة من فعالكما** » .

أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٧٩) ونقل عن البخاري - رحمه الله - أنه قال :

« معنى الضحك : الرحمة ».

قلت : وهذه العبارة ليست في شيء من نسخ «الصحيح» .

قال ابن حجر :(١)

(١) « فتح الباري » (٨/ ٥١٣).

« لم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري ».

قلت : فإثبات التأويل على الإمام البخاري بمثل هذه الرواية المبتورة سندًا لا يصح.

التاسعة : أن يرد عن إمام من الأئمة ما يكون ظاهره التأويل ، وإنما نحى هذا المنحى لقرينة في النص تدل على ذلك ، فيكون موافقًا لمراد الله تعالى أو مراد رسوله ﷺ ، فلا يكون مخالفًا بذلك مذهب السلف من الإجراء على الظاهر ، ولا يُعدُّ مثل ذلك تأويلاً.

ومثال ذلك :

ما عند مسلم في «الصحيح» (١/ ٥٥٤): من حديث النواس بن سمعان - رضي الله عنه - :

عن النبي ﷺ قال:

« يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا

يعملون به ، تقدمه سورة البقرة وآل عمران » .

وضرب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال ما نسيتهن بعد ، قال : « **كأنهما غمامتان ، أو ظلتان سوداوان ، بينهما شرق ، أو كأنهما حزقان من طير صواف ، تُحاجَّان عن صاحبهما »** .

وقد نقل حنبل عن الإمام أحمد أنه قال :

« **إنما هو الثواب** » .

وهو مانصَّ عليه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٣٠٣) .

قلت : وليس في هذا خروج عن ظاهر النص ، بل هو على هذا التفسير فهم الحديث على مراد رسول الله ﷺ بقرينة قوله ﷺ : « **وأهله الذين يعملون به في الدنيا** » ، فدلَّ ذلك على أن الذي يأتي هو كسب الرجل وعمله الذي هو قراءته وتلاوته .

قال الترمذي -رحمه الله- في «الجامع»(٥/ ١٤٨):

« ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب قراءته، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث وما يشبه من هذه الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن، **وفي حديث النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسَّروا، إذ قال النبي ﷺ: (وأهله الذين يعملون به في الدنيا) ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل** ».

وانظر ما علَّقه شيخ الإسلام - رحمه الله - في هذه المسألة في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٩٨-٣٩٩).

وبعد؛ فهذه الحالات التي ذكرتها مما يكون ظاهره إثبات التأويل عن بعض السلف، أو بعض الأئمة من أشهر ما احتج به أهل الزيغ والضلال على أهل السنة والجماعة، ولا حجة لهم فيها لما تقرر ذكره وبيانه.



تفويض المعنى عند المتأخرين

قد تقدَّم بيان أن مذهب السلف وأهل السنة والجماعة إجراء النصوص على ظواهرها ، مع معرفة معناها في اللغة ، وترك الخوض في كيفيتها ، وأن التفويض عند السلف هو تفويض الكيف لا تفويض المعنى ، بخلاف الذي جرى عليه جماعة من متأخري الحنابلة من تفويض المعنى إضافة إلى تفويض الكيف ، وتبعهم على ذلك كثير من المعاصرين ، فأردت أن أنبه على هذه المسألة ، لئلا يغتر أحد ببعض ما ذكر في تفويض المعنى ، ونسبته إلى منهج السلف ، فأقول مستعينًا بالله تعالى :

إن تفويض المعنى بخلاف تفويض الكيف ، كما تدل عليه عبارة الإمام مالك ، وشيخه ربيعة بن أبي

عبد الرحمن - رحمهما الله تعالى - قالا :

الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول .

هذا لفظ قول ربيعة.

ولفظ مالك - رحمه الله - :

الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول .

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - :(١)

« هذا ثابت عن مالك ، وتقدَّم نحوه عن ربيعة شيخ مالك ، وهو قول أهل السنة قاطبة : **أن كيفية الاستواء لا نعقلها ، بل نجهلها ، وأن استواءه معلوم كما أخبر به في كتابه** ، وأنه كما يليق به ، لا نعمِّق ، ولا نتحذلق ، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف ، ونعلم أنه لو كان له تأويل ، لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون ،

(١) «العلو» : (٣٧٨).

ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه ، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ، ولا في استوائه ، ولا في نزوله ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا ».

وقد استفاض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في بيان هذه المسألة في مواضع كثيرة من مصنفاته.

فمعاني الصفات معلومة لغةً ، وكيفيتها إلى الله تعالى ، مع اعتقاد أنه سبحانه ليس كمثله شيء.

قال الشيخ ابن عثيمين - حفظه الله - :(١)

«أهل السنة والجماعة يتبرؤون من الطريقتين :

الطريقة الأولى : التي هي تحريف اللفظ ، بتعطيل معناه الحقيقي المراد إلى معنى غير مراد.

والطريقة الثانية : وهي طريقة أهل التفويض ،

(١) « شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٨٠).

فهم لا يفوضون المعنى كما يقوله المفوِّضة، بل يقولون : نحن نقول : ﴿ بَلْ يَدَاهُ ﴾ أي : يداه الحقيقيتان ، ﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾ ، وهما غير القوة والنعمة.

فعقيدة أهل السنة والجماعة بريئة من التحريف والتعطيل.

وبهذا نعرف ضلال أو كذب من قالوا : إن طريقة السلف هي التفويض ، هؤلاء ضلوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف ، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد ....

وعلى كل حال ؛ لا شك أن الذين قالوا : إن مذهب أهل السنة هو التفويض أنهم أخطأوا ، **لأن مذهب أهل السنة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية** .

وليُعلم أن القول بالتفويض - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية- من شر أقوال أهل البدع والإلحاد».

قلت : هو كذلك لأنه لا يكون وراء هذا المذهب إلا إثبات أسماء مجردة خالية عن الصفات .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن القيم - رحمه الله - من أنواع الإلحاد في أسمائه وصفاته :[١]

« تعطيل الأسماء عن معانيها ، وجحد حقائقها، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألفاظ مجردة، لا تتضمن صفات ولا معاني ، فيطلقون عليه اسم السميع ، والبصير ، والحي ، والرحيم ، والمتكلم ، والمريد ، ويقولون : لا حياة له ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا كلام ، ولا إرادة تقوم به ، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعًا ، ولغة وفطرة ، وهو يقابل إلحاد المشركين ، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم ، وهؤلاء سلبوه صفات كماله ، وجحدوها ، وعطلوها ، فكلاهما ملحد في أسمائه ، ثم الجهمية

(١) «بدائع الفوائد» : (١/١٦٩).

وفروخهم متفاوتون في هذا الإلحاد ، فمنهم الغالي ، والمتوسط ، والمنكوب ، وكل من جحد شيئًا عما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فقد ألحد في ذلك ، فليستقل أو ليستكثر ».

قلت : وأما اليوم فبعض المعاصرين من الدعاة ادعوا النجاة في تفويض المعنى ، وأنه الوسطية المنشودة - زعموا!! - بين التأويل والإثبات ، فراموا الخوض فيه ، وتورعوا عن مذهب السلف باعتقاد هذا المذهب المبتدع ، ودعوا إليه ، وروَّجوا له ، فما صنعوا شيئًا إلا مخالفة كتاب الله تعالى ، ومشاققة النبي ﷺ وأصحابه من بعد ما تبيَّن لهم الهدى ، واتبعوا غير سبيل السلف الصالح.

وفي هذا يقول الشيخ الألباني -رحمه الله - :(١)

« وهنا يجب أن تنتبهوا إلى أن كثيرًا من الدعاة

(١) « أصول الدعوة السلفية».

الإسلاميين اليوم ، ممن لم يُؤتوا حظًّا من العلم بالكتاب والسنة ،يتحاشون الخوض في اتباع السلف فيما نحن في صدده في هذا المثال الثاني ، وهو اتباعهم في إيمانهم بآيات الصفات وأحاديث الصفات على المفهوم العربي مع التنزيه.

إنهم لا يريدون أن يكونوا سلفيين ، ولا يريدون أن يكونوا من المعتزلة، فيقولون : نحن نفوِّض هذه المعاني التي جاءت في آيات الصفات وفي أحاديث الصفات ، فسُمُّوا بـ « **المفوِّضة** ».

ومعنى « **المفوضة** » هنا: هو الجهل بعشرات الآيات والأحاديث التي جاءت عن النبي ﷺ ، والتي كما قلنا آنفًا تعرَّف بها إلى عباده ، عرَّفهم ببعض صفات غيب الغيوب إن صح التعبير ، وهو الله تبارك وتعالى ، فجهلوا هذه المعاني كلها ، قالوا : الله أعلم بمراده ».

قلت : تفويض المعنى هو الذي فتح الباب للخلف لإطلاق عبارتهم المشهورة :

طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

وهذه عبارة ساقطة منكوسة معكوسة ، تقتضي ذم السلف الصالح والعياذ بالله ، وإنما يُقال :

طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم .

وبعد ، فهذا هو الذي استقر عليه مذهب أهل السنة والجماعة على مدى القرون : **إثبات الصفة ، وإجراء النص على الظاهر ، وفهمه على مراد الله وعلى مراد رسول الله ﷺ ، دون إلحاد فيه ، مع معرفة معناها لغة ، وتفويض كيفيتها إلى الله تعالى** ، تناقلوه خلف عن سلف إلى عصرنا الحالي .

  

الجواب عما ورد من إطلاق تفويض المعنى في كتابي «اللمعة» و«ذم التأويل» لموفق الدين المقدسي

وهذا الذي ذكرناه من تفويض الكيف ، هو الذي جرى عليه الإمام أحمد - رحمه الله - ، إلا ما ورد عنه من التأويل بأسانيد واهية ، أو بمفاريد الروايات كالتي تقدَّم ذكرها عن حنبل ، فهذه اغتر بها أمثال ابن الجوزي ، وقد كان متأثرًا بمذهب التأويل أيما تأثر ، فجرى على مطلق التأويل في صفات الرب تعالى ، وأنكره عليه جماعة من أئمة الحنابلة في عصره ، وكان يُستفتى عليه فيما يُطلقه من ذلك ، وراسله ابن العلثي في إنكار ذلك عليه.(١)

ومنهم من خاض في تفويض المعنى كأبي يعلى

(١) وانظر زيادة في المعرفة ما علقناه على هذه المسألة في كتابنا: «دفاعًا عن السلفية» (ص: ٢٢٢).

القاضي، كما نقله عنه ابنه في «الطبقات» (٢/ ٢١١) ، قال :

« **واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين** ، وفارق بها سائر الموصوفين . . . » .

وقد أورد في كتابه «إبطال التأويلات»(ص: ٤٥) من رواية حنبل عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه سئل عن الأحاديث التي تُروى : «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا» ، والله يُرى ، و«أنه يضع قدمه» وما أشبه بذلك ، قال : نؤمن بها ، ونصدِّق ، **ولا كيف** ، **ولا معنى** ، ولا نرد شيئًا منها ، ونعلم أن ما قاله الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحيحة .

ثم رأيت الحافظ موفق الدين ابن قدامة - رحمه الله - يذكر في كتابه «ذم التأويل» (ص: ١١) مانصه :

« وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه ، **ولم يعلموا حقيقة معناها ، فسكتوا عما لم يعلموه** ».

وكنت قديمًا لا أشك أن الموفق قد قصد بـ«المعنى» هنا «الكيفية» ، لا سيما وقد أورد عبارة مالك وشيخه ربيعة - رحمهما الله تعالى - في الاستواء ، ومقتضاها تفويض الكيف ، ومعرفة المعنى ، حتى رأيته يذكر في مقدمة متنه اللطيف «لمعة الاعتقاد» ما نصه :

« **وما أُشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا ، وترك التعرض لمعناه** ، ونرد علمه إلى قائله ، ونجعل عهدته على ناقله ».

ثم نقل بعد ذلك رواية حنبل المتقدمة ، في تثبيت ذلك والدلالة عليه .

وقد اعترض على ما ورد في اللمعة الشيخ

العلاَّمة محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية سابقًا، فقال - رحمه الله -:[١]

«وأما كلام صاحب اللمعة، فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أُخذت على المصنف، إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنىً، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تُحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها، لا لبس فيها ولا إشكال، ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث، ولم يستشكلوا شيئًا

(١) «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم»(١/ ٢٠٢ - ٢٠٣).

من معاني هذه الآيات والأحاديث ، لأنها واضحة صريحة ، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة ، كما يُروى عن مالك لما سئل عن قوله سبحانه : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال : **الاستواء معلوم، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة** ، وكذلك يُروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك ، ويُروى عن أم سلمة مرفوعًا وموقوفًا.

أما كُنه الصفة وكيفيتها : فلا يعلمه إلا الله سبحانه ، إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف ، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو ، فكذلك صفاته ، وهو معنى مالك : والكيف مجهول.

وأما ما ذكره في «اللمعة» فإنه ينطبق على مذهب المفوِّضة ، وهو من شر المذاهب وأخبثها ، والمصنف رحمه الله إمام في السنة ، وهو أبعد الناس عن مذهب

المفوضة وغيرهم من المبتدعة ».

قلت : وهذا هو الصحيح ، والظاهر أنه أراد بالتعبير بـ «المعنى» أي : «الكيف» ، وهذا ما استظهره الشيخ ابن جبرين - حفظه الله - تعالى ، وقد بيَّن ذلك أيما بيان في تعليقه على العبارة الأولى للموفق ، فقال :(١)

« التفويض للمعنى : أي للكنه والماهية ، فأما المعنى اللغوي للنزول والاستواء ، فهو معلوم عند أهل السنة، ولهذا جعلوهما من أدلة صفة العلو لله تعالى ».

وقال في التعليق على ما ورد في رواية حنبل : **(لا كيف ولا معنى)**:(٢)

« أي : لا نتكلف السؤال عن كيفية تلك الصفات

(١) « التعليقات على متن لمعة الاعتقاد» (ص:٤١).

(٢) « التعليقات» (ص:٤٦).

وهيئتها ، ولا نقول : إن معناها كذا وكذا بغير دليل ، بل نقول : هي صفات أثبتها الله لنفسه ، **فنعتقدها ، ونكل كيفيتها ومعناها إلى الله** » .

فقوله - حفظه الله - :

« **فنعتقدها ، ونكل كيفيتها ومعناها إلى الله** » .

مفسَّر بما قبله ، ولا يُقصد به تفويض المعنى ، وإنما عبَّر بـ «المعنى» عن «الكيف والكنه» ، وفرَّق بين المعنى الذي هو الكنه والكيف ، وبين المعنى اللغوي ، فليتنبه إلى ذلك .

ثم وجدت بعد فتوى للشيخ عبد الرزاق عفيفي -رحمه الله - سُئل فيها عن بعض عبارات الإمام ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» التي يُفهم منها التفويض ؟

فأجاب - رحمه الله - :

« **مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى ، وقد غلط ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد»** ،

وقال بالتفويض ، ولكن الحنابلة يتعصَّبون للحنابلة ، ولذلك يتعصَّب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوِّض » .[١]

قلت : من دافع عنه فقد حسَّن به الظن ، فهو إمام متبع ، فإن ثبت عليه أنه أراد بذلك تفويض المعنى فقد زلَّ ولا شك ، والحق لا محاباة فيه لأحد .

وأما ما ورد في رواية حنبل من قوله :

(لا كيف ولا معنى) .

فالأغلب أنها شاذة بهذا اللفظ ، فقد أخرجها اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»(٧٧٧) ولكن بلفظ : **«بلا كيف ولا حد»** ، وشتان بين اللفظين ، فالأول مقتضاه تفويض الكيف والمعنى ، والثاني مقتضاه تفويض الكيف دون المعنى ، وهو موافق للمنقول عن أحمد وعن عامة السلف .

  

(١) «فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (١/ ١٥٣).

ضبط الألفاظ وتحرير الروايات

ثم اعلم - فقهنا الله وإياك في دينه - أن من سبل أهل التأويل والتعطيل في التلبيس على المسلمين بمذهبهم تحريف الضبط في الألفاظ التي وردت بها أحاديث السنة ، وضبطها على وجه يؤيد ما ذهبوا إليه من التأويل .

ومثال ذلك :

حديث النزول :

« **ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا** . . . » .

وهو حديث صحيح مجمع عليه ، إلا أن أهل التأويل تناولوه بالتحريف في الضبط ، لإجراء التأويل عليه .

فقد نقل ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٣) عن أبي بكر بن فورك :

« أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله ، على حذف المفعول ، أي : يُنْزِل ملكًا ».

قال ابن حجر :

« ويقويه : ما رواه النسائي من طريق الأغر ، عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ : **إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ، ثم يأمر مناديًا ، يقول : هل من داع فيُستجاب له**.. الحديث ، وفي حديث عثمان ابن أبي العاص : **ينادي منادٍ هل من داع يُستجاب له**.. الحديث ، قال القرطبي : وبهذا يرتفع الإشكال ».

قلت : آيات التنزيل لم تسلم من تأويل هؤلاء ، فكيف بأحاديث السنة ، والناظر في هذا المثال يجد تعسف المتأولة في رد الصفات والإلحاد فيها ، فإن

غالب الروايات لـهذا الحديث وردت ببنائه لـلمعلوم ، وبضبطه بالفتح لا بالضم.

وقد نقل أبو القاسم الأصبهاني المعروف بـ : «قوام السنة» في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٤٨) عن علي ابن عمر الحربي [(١)] في كتاب «السنة» له :

« أن الله تعالى يـنزل كل ليلة إلى سمـاء الدنيا ، قاله النبي ﷺ من غـير أن يُقال : كيف ؟ فـإن قيل : ينَزل ، أو يُنزل ؟ قـيل : يَنْزِل ، **بفـتح اليـاء ، وكـسـر الزاي ، ومن قال : يُنزل بضم الياء فقد ابتدع،ومن قال : يُنزل نورًا وضياءً فهذا أيضًا بدعة** ».

وأما تعـضيـد الحافظ للضبط المرجـوح بالروايتين المذكورتين فلا يصح ، وذلك لسببين :

---

(١) إمام محدِّث ثقة صاحب مـعرفة وعلم ، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٣) ، و«السير» للذهبي (١٧/ ٦٩).

الأول : أن الرواية الأولى شاذة ، فإنما تفرد بها بهذا اللفظ حفص بن غياث ، عن الأعمش ، حدثنا أبو إسحاق ، حدثنا أبو مسلم الأغر ، عن أبي هريرة وأبي سعيد.

وخالفه جماعة عن أبي إسحاق من الكبار والأئمة والحفاظ ، فرووه على الجادة بنسبة النزول والنداء إلى الرب ، وهم : شعبة بن الحجاج ، وسفيان الثوري ، وأبو عوانة ، ومعمر ، وإسرائيل ، وشريك ، ومنصور ابن المعتمر ، وحفص كان قد اختلط وتغير بعد توليه القضاء ، فهذه الرواية من هذه الجهة شاذة ، لأنها مخالفة لرواية الجماعة.

الثاني : أن رواية عثمان بن أبي العاص معلولة بالضعف والانقطاع .(١)

(١) وانظر تفصيل نقد هاتين الروايتين في كتابي **«دفاعًا عن السلفية»** (ص: ٩٤).

والشاهد من هذا أن أهل التأويل إما أن يخوضوا في تحريف النصوص بالضبط الخاطيء ، أو بالرد المتعسف للأسانيد الصحيحة بدعوى أنها من أحاديث الآحاد ، والعقائد لا تُثبت بالآحاد ، وهو قول ساقط عند جمهور العلماء وأئمة السلف ، وإما بالتلبيس بالروايات الضعيفة ، لأجل حمل بعض الألفاظ العامة على ألفاظ خاصة وردت في تلك الروايات الضعيفة.

وبعد ، فهذه القاعدة المذكورة فيما ظاهره التأويل من صفات الرب تعالى ، والرد على من استدل بها من أهل التحريف والتعطيل والإلحاد في أسماء الله وصفاته إثباتًا للتأويل على السلف وعلى الأئمة - وحاشاهم من ذلك - إنما جمعتها من كلام أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ، وسرت فيها على منهج السلف الصالح ، دعوة إلى الحق وإلى مذهب السلف - رضي الله عنهم أجمعين - ، نسأل الله تعالى أن يحشرنا في

زمرتهم ، ويجمعنا بهم في مستقر رحمته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين.

وكتب : أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم .

  

فهرس الموضوعات

  

مطبعة العمرانية للأوفست
الجيزة ت: ٥٨١٧٥٥٠